والسوق وهم اى اصحاب السترة وتبدء بالمواجهة والعين
المهملة وتشديد الراء المهملة على وزن نفس بمعنى تطرف وما يدرح
معمولان مستفوين من ورد رسول الله صلى الله عليه وسلم عطف على
المراد بالاسارى الاسيرين او جعل كل منهما اسيرا على التغليب كذا
قاله المحقق النفتازانى وفى المواهب واستأسروا عثمان عن ابن سعد
والحكم بن كيسان عبد الله وهرب وقوله وعن ابن عباس عطف على ورد
يعنى ان روايته تخالف رواية ابن الغنيمة والمواهب كانت اول
غنيمة فى الاسلام نفسها ابن جحش وعزل الخمس من ذلك وقيل
ان يفرض ويقال بل قوموا بالغنيمة كلها فقال النبى عليه السلام ما امرتكم
بالقتال فى الشهر الحرام فاخذ الاسيرين والغنيمة حتى رجع من بدر فقسمها
مع شقايها قوله والسائلون هم المشركون الى تعيين السائلين وبيان
كيفية السؤال والضمير لمطلق السائلين لعدم تعلق الغرض بتعيينهم
او المتى جواب السؤال من اى سائل وكذا الكلام فى الاربع الاواخر
من الاسولة فقال المحقق النفتازانى الاظهر ان الضمير ليهودين والجمع
لكعب خاصة ولا يلائمه الاسولة الاتية سيما يسئلونك عن الخمر
مما لا يظهر وجهه وقيل اصحاب السترة هرضه وان اختاروا كثرة المفسرين
على ما قاله البيضاوى اكثر المفسرين على ان السائلين هم المسلمون
لان قوله قتال فيه وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اكثر المفسرين
صدق على انهم هم المشركون ليكون تعريضا بهم موافقا لتعريضهم المؤمنين
قوله بدل الاشتمال من الشهر لما ان الاول عبر واف بالمعنى مشوف
الى الثانى ملابسة له غير الكلية والجزئية ولما كان النكرة موصوفة
صح ابداله من المعرفة على ان وجوب التوصيف انما هو فى بدل الكل من الكل
الرضى قوله مكرر العامل يعنى انه على هذه القراءة ايضا بدل اشتمال لان
تكرير العامل لفظه لا يخرج الضمير عن كونه بدل اشتمال
كان فيه ذنب كبير فلم يعف ما قيل انها عامة لكونها موصوفة بوصف
عام او ضرورية المقام ولو سلم فقتال المشركين مراد فطعنهم لان قتال المشركين

كان انما طعنهم انه اخر يوم من جمادى الاخرة كما ذكره المصنف اما الخطاء
فى الاجتهاد على ما فى المواهب ان اصحاب رسول الله عليه السلام
قالوا الحق من اول يوم من رجب فان فاتهم بمكانهم حرمة الاشهر رجب
وان تركناهم الليلة وهلوا حرم مكة فاجمعوا على قتلهم قوله منسوخ بقوله
تعالى اواى حرمة القتال مع المشركين كما يدل عليه السؤال بالجواب
منسوخ بقوله تعالى فى سورة البراءة فاذا انسلخ الاشهر الحرام فاقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم فان المراد بالاشهر الحرم معه اربع للمشركين
السياحة فيها بقوله تعالى فسيحوا فى الارض اربعة اشهر والتقية بها
يفيد ان قتلهم بعد انسلاخها ثابتا مورية فى جميع الامكنة والازمنة فانه رفع
ما قيل ان الصواب والقتل المشركين حيث تقتصونهم لان قولهم قتلوا
المشركين جزاء لقوله تعالى فاذا انسلخ الاشهر الحرم فلا بدل على النسخ ورد قيل
ان هذه الاية يفيد عموم الامكنة دون الازمنة فغاية النسخ فى السبيل الحرا
دون الاشهر الحرم ولا حاجة الى دفعه الى ما تحمل المحقق النفتازانى
من ان بعضهم ذهب الى ان الايجاب المطلق يرفع التحريم المقيد كالعام
والخاص ولو سلم فالاجماع ان حرمتى الزمان والمكان لا يقتضى فيجعل
عموم الامكنة قرينة عموم الازمنة يرفع حرمة الاشهر الحرم فان مذهب
البعض لا يجوز رفع المقيد بالمطلق والخاص بالعام بناء على ان قول الاكثر
عليه والاجماع المذكور لا يوجب كون عموم الازمنة منسوخا ومن الغلط
حتى تحقق التعارض بين النصين فيحتاج الى القول بالنسخ قوله حلالا
لعطاء فانه يقول بحرمة القتال فى الاشهر الحرم الا ان يبدأوا قوله وفيه
خلاف فان الحنفية يقولون به والشافعية يقولون ان الخاص سواء
كان متقدما على العام او متاخرا عنه مخصص له كون العام عندهم ظنيا
والظنى لا يعارض القطعى قوله فلا نعم لانه مخرج لسؤالهم فيفيد ان قتالا
كان فيه ذنب كبير فلم يعف ما قيل انها عامة لكونها موصوفة بوصف
عام او ضرورية المقام ولو سلم فقتال المشركين مراد فطعنهم لان قتال المشركين

كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)